الأمم المتحدة

A/62/296

الجمعية العامة

Distr.: General
23 August 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت*

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير امتثالا لقراري الجمعية العامة ٦٠/٢٥٣ و ٦١/٢٢٦ اللذان طلبت فيهما الجمعية العامة إلى الأمين العام مواصلة القيام بدور إيجابي في تيسير التعاون الدولي داخل إطار متابعة المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بدعم من الأطراف الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة أو المشورة في مجال الديمقراطية.

ويناقش التقرير بشكل خاص، المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي عُقد في الدوحة عام ٢٠٠٦ ومتابعة أعمال هذا المؤتمر. كما يصف التقرير المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في تعزيز الديمقراطية والحكم الديمقراطي في السنوات الأخيرة. وكان الأمين العام قد أشار في تقريره السابق حول هذا الموضوع (A/60/556) إلى أنه يعتزم البدء

* A/62/150.

210907 200907 07-48885 (A)

في دراسة عن المزايا النسبية للحركات والمنظمات والمؤسسات الديمقراطية الحكومية الدولية، سواء العالمية أو الإقليمية وتكاملها والتوزيع المستصوب لعملها وعن الطريقة التي عملت بها منظومة الأمم المتحدة والتي يمكن أن تواصل بها تعاونها مع تلك الجهات على نحو قائم على الدعم المتبادل. ويحتوي هذا التقرير على أهم نتائج هذه الدراسة.

وفي نهاية التقرير، يقترح الأمين العام توصيات محددة للجمعية العامة بشأن كيفية تحسين التعاون والتنسيق فيما بين الأمم المتحدة والحركات والمنظمات الأخرى ذات الصلة المعنية بتعزيز الديمقراطية.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١-٣	٤
ثانيا –	المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة والمستعادة، ومتابعة أعماله	٤-١١	٤
ثالثا –	تنفيذ إعلاني أولانباتار والدوحة	١٢-١٣	٦
رابعا –	المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة	١٤-٥٣	٧
ألف –	دعم وإصلاح الدولة ومؤسساتها	١٥-٣٨	٧
باء –	تطبيق اللامركزية والحكم المحلي في عملية إرساء الديمقراطية	٣٩-٤٠	١٢
جيم –	تقديم الدعم إلى وسائط الإعلام	٤١-٤٣	١٢
دال –	الديمقراطية والإرهاب	٤٤-٤٥	١٣
هاء –	الديمقراطية والقضايا الجنسانية	٤٦-٤٩	١٣
واو –	بناء مهارات القيادة الديمقراطية والإدارة	٥٠-٥١	١٤
زاي –	تقديم الدعم للعمليات الديمقراطية عن طريق المساعي الحميدة	٥٢-٥٣	١٥
خامسا –	تحسين التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة وشركائها الدوليين في تعزيز الديمقراطية	٥٤-٧٨	١٥
سادسا –	ملاحظات وتوصيات	٧٩-٩١	٢٢
المرفق			
	أمثلة مختارة من المساعدة القطرية والإقليمية المقدمة من منظومة الأمم المتحدة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة		٢٧

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٢٥٣/٦٠ بأن أستكشف خيارات تعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في سبيل تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد. وطلبت في نفس القرار، أن يقدِّم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار. ويقدِّم هذا التقرير امتثالا لهذا الطلب. وفي أحدث قرار لها، وهو القرار ٢٢٦/٦١، طلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يُضمِّن التقرير موجزا عن نتائج المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

٢ – وفي التقرير عن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المقدَّم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين (A/54/492)، أوصى الأمين العام بأن يتم جرد المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة إلى الحكومات لتعزيز الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة كل ثلاث أو أربع سنوات، أو في السنوات التي تسبق انعقاد المؤتمرات القادمة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وقد أقرت الجمعية العامة هذه التوصية بقرارها ٣٦/٥٤. وهذا التقرير مقدم أيضا امتثالا لذلك الطلب.

٣ – ويبدأ هذا التقرير بوصف لنتائج المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي عُقد في الدوحة في المدة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦. ثم يعطي سردا لعملية تنفيذ إعلان أولانباتار وإعلان الدوحة اللذين أقرهما المؤتمران الدوليان الخامس والسادس، ووصفا للأنشطة التي نفذتها منظومة الأمم المتحدة في مجال مساعدة الديمقراطية والحكم الرشيد منذ عام ٢٠٠٣ (انظر أيضا المرفق). وأخيرا، يتناول التقرير التعاون والتنسيق فيما بين الأمم المتحدة وشركائها الدوليين في تعزيز الديمقراطية، ويقدم توصيات لمواصلة العمل في هذا المجال.

ثانيا – المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة والمستعادة، ومتابعة أعماله

٤ – عُقد المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في مدينة الدوحة بقطر في المدة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بمشاركة ١٤٥ بلدا، و ٦٩ برلمانا، و ١٤٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني. وسجل المؤتمر نسبة عالية من مشاركة كبار المسؤولين ضمن بعثات الدول، حيث كان من بينهم أكثر من ٩٠ مشاركا في الاجتماعات الحكومية بدرجة وزير أو نائب وزير أو عضو برلمان أو سفير (٢٩ وزيرا، و ١٣ نائب وزير، و ٥٠ سفيرا). وأيد المؤتمر بالإجماع إعلان وخطة عمل الدوحة، وأكد

أهمية إيجاد آليات موثوق بها للمتابعة من أجل التنفيذ الفعلي لقراراته. واتساع المشاركة وارتفاع مستواها في المؤتمر يوضحان أن هناك تأييدا عالميا متزايدا لمناقشة بناء الديمقراطية وتعزيزها، على المستويات القطرية والإقليمية.

٥ - وقد رسّخ مؤتمر الدوحة ترسيخا تاما الهيكل الثلاثي له الذي كان قد استُخدم للمرة الأولى في المؤتمر الدولي الخامس الذي عُقد في أولانباتار عام ٢٠٠٣. فقد تكون المؤتمر من الاجتماع الحكومي الذي ضم ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة، والمنتديات البرلمانية ومنتديات المجتمع المدني. وقد عقدت الاجتماعات الثلاثية بصورة متوازية على مدى يومين، ثم اجتمعت في جلسة عمل مشتركة في اليوم الأخير. ومن الملامح المبتكرة الأخرى الجمع للمرة الأولى في بيان مشترك للعناصر الثلاثة للمؤتمر مع إعادة تأكيد التزامها المشترك بمواصلة دعم المُثل الديمقراطية وأهمية تعزيز الديمقراطية كمسؤولية مشتركة (انظر الوثيقة A/61/581).

٦ - وجمع المنتدى البرلماني ١٨٥ برلمانيا من ٦٩ بلدا حيث تبادلوا وجهات نظرهم وخبراتهم وممارساتهم. وقد عُقد هذا الاجتماع بتنظيم من الاتحاد البرلماني الدولي واتحاد البرلمانات العربية، وأصدر في ختام اجتماعاته إعلانا وخطة عمل خاصين به. وأكد الإعلان وضع البرلمانات في الصميم عملية الديمقراطية، وباعتبارها عنصرا لا غنى عنه في تعزيز الحرية، والمشاركة، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون (انظر الوثيقة A/61/817، المرفق الأول).

٧ - وجمع العنصر الثالث في المؤتمر، وهو منتدى المجتمع المدني، ١٦٠ برلمانيا من ٩٠ بلدا. واجتمع المنتدى في جلسات عامة وفي ست مجموعات مواضيعية وخمس مجموعات إقليمية تحت عنوان شامل هو ''الديمقراطية طريق السلام''. وصدر عن هذا المنتدى أيضا إعلان وخطة عمل (انظر الوثيقة A/61/817، المرفق الثاني).

آلية المتابعة

٨ - وافق المجلس على آليات التنفيذ التالية: (أ) مجلس استشاري لمساعدة رئيس المؤتمر؛ (ب) اجتماع سنوي رفيع المستوى للمؤتمر يعقد في نفس وقت انعقاد الجمعية العامة؛ (ج) أمانة صغيرة لمساعدة الرئيس. وبالإضافة إلى ذلك وافق المنتدى البرلماني على إنشاء اللجنة الاستشارية للديمقراطية، ووافق منتدى المجتمع المدني على إنشاء لجنة استشارية معنية بالديمقراطية ولجنة توجيهية دولية على التوالي.

٩ - وكان من بين المبتكرات المهمة للمؤتمر السادس، إنشاء مجلس استشاري بغرض مساعدة رئيس حركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة لتنفيذ قرارات المؤتمر. ويتكون هذا المجلس من ثمانية أعضاء: خمسة ممثلين من المجموعات الإقليمية (وهم في الوقت الحاضر مصر،

ومنغوليا، ورومانيا، وأوروغواي، وأيسلندا) ومشارك من المنتدى البرلماني، ومشارك من منتدى المجتمع المدني، وممثل من الأمم المتحدة.

١٠ - وعُقد الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري في الدوحة بقطر يوم ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، ووافق على الخطط التالية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩:

(أ) عقد اجتماع رفيع المستوى لحركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في نيويورك أثناء اجتماعات الدورة الثانية والستين للجمعية العامة؛

(ب) إعلان الجمعية العامة ليوم دولي للديمقراطية. على أن يكون اليوم الأول في عام ٢٠٠٨، مع احتمال عقد جلسة تذكارية، بمناسبة مرور ٢٠ عاما على عقد أول مؤتمر دولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في مانيلا في حزيران/يونيه ١٩٨٨؛

(ج) إنشاء مصرف للبيانات المتعلّقة بالديمقراطية وإصدار نشرة منتظمة تنشر المعلومات ذات الصلة والخبرات المتعلقة بالعملية الديمقراطية، ووضع شعار للمؤتمر أيضا؛

(د) أن تواصل قطر، باعتبارها الرئيس الحالي للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، حوارها مع رئيس مجتمع الديمقراطيات (مالي) للتقريب بين الحركتين؛

(هـ) عقد اجتماع لمجموعة الخبراء المعنية بالتنسيق والمعلومات في مجال الديمقراطية.

١١ - وتشمل الأنشطة الجديدة المقررة لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ عقد اجتماع لمجموعة الخبراء المعنية بوضع خطط وطنية بشأن الديمقراطية.

ثالثا - تنفيذ إعلاني أولانباتار والدوحة

١٢ - كانت الجمعية العامة قد دعت في قرارها ٢٥٣/٦٠ المؤرخ ٢ أيار/مايو ٢٠٠٦ الدول الأعضاء، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، وسائر المنظمات الحكومية الدولية والبرلمانات الوطنية والمنظمات غير الحكومية إلى الإسهام الإيجابي في متابعة أعمال المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي عُقد في أولانباتار بمنغوليا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وأن تبذل المزيد من الجهود لتحديد ما يمكن اتخاذه من خطوات لدعم مساعي الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، بما في ذلك من خلال الخطوات المبينة في إعلان وخطة عمل أولانباتار (A/58/357) وإبلاغ الأمين العام بما اتخذ من إجراءات.

١٣ - وفي ضوء القرار المذكور آنفا، أُرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ بشأن تنفيذ إعلان وخطة عمل أولانباتار، وإعلان وخطة عمل

الدوحة اللذين اعتمدهما المؤتمر السادس. وترد الإجابات التي وصلت في تقرير الأمين العام بشأن هذا الموضوع (A/62/302). كما بعثت إدارة الشؤون السياسية برسالة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إلى منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، والاتحاد البرلماني الدولي ومنتدى المجتمع المدني في المؤتمر السادس، تطلب منه المساهمة في هذا التقرير. وستكون الردود التي وصلت هي الأساس الذي ستستند إليه المناقشات في الأجزاء التالية.

رابعا – المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

١٤ – تتسم المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة باتساع مجالها وتعدد وجوهها. ويضرب هذا الجزء أمثلة للكيفية التي تتعاون بها مختلف الإدارات والصناديق والبرامج في ميادين تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد. ويرد في المرفق أمثلة محددة للمساعدات التي تقدَم إلى الدول الأعضاء.

ألف – دعم وإصلاح الدولة ومؤسساتها

١٥ – من بين العناصر الضرورية في أي مساعدة تقدمها الأمم المتحدة إلى الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المساعدة في بناء وإصلاح مؤسسات الدولة، وتحسين شفافية الحكومة ومساءلتها.

المساعدة الانتخابية

١٦ – تعمل الأمم المتحدة في مجموعة كبيرة من أنشطة المساعدة الانتخابية لدعم الدول الأعضاء في إجراء انتخابات موثوق بها. ونقطة الاتصال لأنشطة المساعدة الانتخابية، وهي وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، مخولة بضمان الاتساق في معالجة الطلبات الواردة من الدول الأعضاء والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. وقد قام المنسق بدور محوري في تعزيز وتنسيق قدرات المساعدة الانتخابية في منظومة الأمم المتحدة، بدعم من شعبة المساعدة الانتخابية في إدارة الشؤون السياسية.

١٧ – وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٣٧/٤٦، فإن لدى شعبة المساعدة الانتخابية قائمة بخبراء في الانتخابات لتزويد أنشطة المساعدة الانتخابية التي تضطلع بها المنظمة في الميدان بالموظفين. ومنذ عام ٢٠٠٥، تم توزيع أكثر من ٦٠٠ خبير في مسائل مثل تسجيل الناخبين، وتعيين الحدود، والتشريعات الانتخابية وتنظيم الانتخابات، وتثقيف الناخبين، من

المدرجين في هذه القائمة للمساعدة في تقديم المشورة الانتخابية إلى الدول الأعضاء. كما تقوم شعبة المساعدة الانتخابية في إدارة الشؤون السياسية بالمساعدة في تشجيع أفضل الممارسات الانتخابية ونشرها للمساعدة في زيادة جودة العمليات الانتخابية في مختلف أنحاء العالم.

١٨ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكبر عدد من برامج المساعدة الانتخابية. وأهم مبادرة لدى هذا البرنامج هي تحديد الأنشطة الفعالة وتشجيعها من أجل تعزيز المشاركة في عملية التصويت من جانب أشد القطاعات الاجتماعية فقرا، وكذلك من جانب النساء والشباب والسكان الأصليين. وليس عدد الناخبين إلا شكلا من أشكال المشاركة، ولكنه أشمل الأشكال وأبسطها. وتعتبر نسبة المشاركة مسألة مثيرة للقلق في كثير من البلدان، إذ أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالثقة العامة في شرعية الانتخابات وشرعية الحكومة.

١٩ - وفي الحالات التي تعقب الصراع، تعقد الانتخابات كعنصر رئيسي في اتفاقيات السلام: حيث تتضمن بعثات حفظ السلام التي توفدها إدارة عمليات حفظ السلام في أغلب الأحيان عناصر انتخابية يتم الاتفاق عليها بالتنسيق الوثيق مع شعبة المساعدة الانتخابية في إدارة الشؤون السياسية، التي توفر هي الأخرى مشورة مستمرة لعمل هذه العناصر. وبالإضافة إلى هذه العناصر الانتخابية، تشارك الإدارة في أنشطة تهدف إلى إيجاد مساحة سياسية على المستوى المحلي وتشجيع المشاركة في الانتخابات، بما في ذلك عن طريق أنشطة التوعية المدنية وعقد منتديات سياسية يحضرها المرشحون وتناقش وجهات نظرهم مع السكان.

٢٠ - وقامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتوزيع أدوات إرشادية بشأن الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في الانتخابات على المستوى القطري. كما تقوم المفوضية بدعم العملية الانتخابية من خلال التربية الوطنية والتعاون مع وسائل الإعلام، ورصد محطات الاقتراع، وضمان قيام الضعفاء بالتصويت، ومنع تكرار حالات الإكراه وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.

زيادة كفاءة الإدارة العامة وسيادة القانون

٢١ - وإقرارا من الأمم المتحدة للدور الرئيسي للإدارة الحكومية الكفؤة التي تستجيب لاحتياجات شعوبها، فإنها تقدم المشورة الفنية بشأن أداء المؤسسات الحكومية والبرلمانات بغرض زيادة المشاركة العامة في عملية صنع القرار، وتعزيز الإصلاحات القانونية والإدارية.

٢٢ - وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واحد من أكبر المنظمات التي تقدم المساعدة التقنية بشأن الحكم. فالعمل الذي يقوم به البرنامج على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية والمحلية يلعب دورا هاما بتعزيز فرص السكان للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، وبتحسين قدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة، وإدماج عمليات الحكم الديمقراطي في المبادئ الدولية.

٢٣ - وتساهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حالات ما بعد الصراع في عملية بناء الديمقراطية والحكم الرشيد في مجال التشريعات الخاصة باللجوء، وإيجاد حلول للأقليات التي يشرّدها الصراع، وتقليل حالات انعدام الجنسية ومنعها، وحماية الأشخاص المشردين داخليا.

٢٤ - وكثيرا ما تكلف إدارة عمليات حفظ السلام والبعثات التي تقودها إدارة الشؤون السياسية بالمساعدة في إصلاح وإعادة تنظيم خدمات الشرطة. فعناصر الشرطة توفر الخبرة اللازمة لبناء قدرات قوات الشرطة الوطنية، والمساعدة في وضع خطط وطنية لإصلاح قطاع الأمن، وتقديم المشورة التقنية بشأن إعادة تنظيم خدمات الأمن الداخلي وتدريب ضباط الشرطة الوطنيين وتقييمهم، والمساعدة في استعادة سيادة القانون والمحافظة عليها.

حماية حقوق الإنسان وتعزيزها

٢٥ - تعمل الأمم المتحدة بصورة إيجابية لضمان وجود آليات لحماية حقوق الإنسان وتعزيز هذه الآليات لكي تقدم أفضل الخدمات. ويأخذ الدعم الذي تقدمه المنظمة أيضا شكل المساعدة القانونية، والتوعية بالمسائل المتعلقة بالجنسين والترويج لها.

٢٦ - وما زالت الحكومات والبرلمانات في البلدان التي تمر بمرحلة تحول نحو الديمقراطية تلتمس الخبرات القانونية من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في سعيها لتعزيز آليات وضمانات حماية حقوق الإنسان فيها. وتشارك المفوضية بنشاط في العمل على تطوير و/أو مراجعة الدساتير والتشريعات الوطنية بغرض تنسيقها مع المعايير والإجراءات الدولية لحقوق الإنسان. كما تنظم المفوضية أيضا حلقات عمل تدريبية في المناطق للتشجيع على زيادة التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

٢٧ - ويعد وضع مؤشرات لحقوق الإنسان خير مثال على عمل المفوضية في تيسير تنفيذ معايير هذه الحقوق. فالعمل الذي قامت به المفوضية يركز على ترجمة المعايير العالمية لحقوق الإنسان إلى مؤشرات عملية ومناسبة للسياق، يمكن أن تعزز رصد تنفيذ هذه الحقوق على المستوى القطري.

٢٨ - كما تساعد الأمم المتحدة أيضا الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة على تقييم قوانينها ونظمها القانونية لتقرر ما إذا كانت تتسق مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا من المساواة، وعدم التمييز، ومشاركة الجميع. فصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية على سبيل المثال، يدعم مبادرات تعزيز دور البرلمانات في تنفيذ معاهدات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان.

٢٩ - وتتمثل الاستراتيجية الرئيسية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في دعم البلدان والأجهزة الإقليمية من أجل صياغة سياسات تتمشى مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من التزامات الدول الأعضاء بحقوق الإنسان. ولذا يسعى الصندوق إلى مساعدة الديمقراطيات الناشئة والتشاور معها ودعمها في سن تشريعات وسياسات تراعي الفوارق بين الجنسين. كما تقدم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مساعدات تقنية إلى الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة لمساندتها في تنفيذ هذه الاتفاقية.

٣٠ - وفي العراق تعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مع الوزارات العراقية، والمؤسسات القانونية، والمجتمع المدني، من أجل دعم إقامة نظام قوي لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك تشكيل لجنة وطنية لحقوق الإنسان. كما تصدر البعثة تقريرا كل ثلاثة أشهر عن حالة حقوق الإنسان في العراق.

حفظ السلام، وبناء السلام، وشفافية القوات المسلحة

٣١ - تساهم عمليات حفظ السلام وعمليات بناء السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار وإرساء الديمقراطية في عدد متزايد من البلدان. كما أن تيسير المصالحة الوطنية وإقامة المؤسسات في البلدان الخارجة من الصراعات كان له الأولوية أيضا بالنسبة للأمم المتحدة.

٣٢ - وتدعم شعبة الشرطة في إدارة عمليات حفظ السلام العناصر الخاصة بالشرطة في عمليات حفظ السلام في جميع جوانب عملها. فمكاتب دعم بناء السلام في إدارة الشؤون السياسية تقدم المساعدة التقنية والتدريب للشرطة وموظفي الحكومة الآخرين. كما تساعد إدارة الإعلام العام الحكومات الديمقراطية الجديدة من خلال الدعم الذي تقدمه لعناصر الإعلام في عمليات السلام، ومن خلال تعزيزها لبناء السلام، ومن خلال عملها مع وسائط الإعلام في البلدان الخارجة من الصراعات.

٣٣ - وفي مراحل الديمقراطية الانتقالية، تسعى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى إقامة وتعزيز البنية الأساسية من أجل إقامة مجتمعات ديمقراطية، مع التركيز على تيسير

المصالحة الوطنية وعمليات بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراعات، بعدة طرق من بينها إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة. وقد ناقش مكتب الأمم المتحدة في جنيف، مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، عمليات بناء السلام في اجتماعاتهم الثلاثية السنوية، وأكد ثلاثتهم على الطبيعة السياسية الخالصة لهذه العمليات، كما أكدوا أن أي استراتيجية فعالة لبناء السلام لا بد أن تعالج الأسباب الجذرية للنزاع الخاصة بكل بلد.

٣٤ - ويتولى مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا - بمشاركة الاتحاد الأفريقي - تنفيذ برنامج لإصلاح قطاع الأمن الأفريقي، وهو البرنامج الذي أسفر عن اعتماد مشروع مدونة سلوك للقوات المسلحة وقوات الأمن الأفريقية. وعلى المستويين العالمي والإقليمي - وسعيا وراء الشفافية فيما يتعلق بالتسلح - يحتفظ مكتب شؤون نزع السلاح، ويشجع استخدام، سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وهو سجل عام يجمع معلومات عن إنتاج الفئات السبع الرئيسية لنُظم الأسلحة التقليدية، وامتلاكها ونقلها. كما يحتفظ مكتب شؤون نزع السلاح بصك الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية.

تحسين مساءلة الحكم وشفافيته ونوعيته

٣٥ - يعتبر تحسين المساءلة وإقامة مؤسسات تستجيب لحاجة السكان، عنصرا حيويا في جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإقامة حكم ديمقراطي من أجل التنمية البشرية، يركز على: (أ) تعزيز التشريعات، والأجهزة الإقليمية المنتخبة، والجمعيات المحلية؛ (ب) دعم إصلاحات الإدارة العامة في الحكومات الوطنية والسلطات المحلية؛ (ج) تعزيز فرص الحصول على العدالة وفرض سيادة القانون. وتعطَى الأولوية لتعزيز آليات الاستجابة والمساءلة العامة، وشواغل ومصالح الفقراء والنساء وغيرهم من المجموعات المهمشة. فأي ضعف في نُظم المساءلة يعني نقصا في التفاعل بين المؤسسات والقطاعات. وبالتالي فإن إحدى المبادرات الرئيسية ينبغي أن تركز على آليات المساءلة المتعددة القطاعات.

٣٦ - وفي مارس ٢٠٠٧، وافق مجلس المديرين التنفيذيين في مجموعة البنك الدولي على استراتيجية جديدة للحكم ومحاربة الفساد، تتطلب نهجا شاملا على المستويات القطرية، والتشغيلية، والعالمية. كما أيد البنك الدولي إنشاء نُظم لحرية المعلومات. وقام عدد متزايد من البلدان - بدعم من البنك الدولي - بإقرار قوانين لحرية المعلومات، وزيادة شفافية الحكومات.

٣٧ - وتعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أول صك عالمي ملزم قانونا لمكافحة الفساد تطالب الدول بتجريم مجموعة كبيرة من أعمال الفساد من أجل تشجيع وتعزيز

التدابير لمنع الفساد ومحاربته، وتيسير التعاون الدولي والمساعدات التقنية لمنع الفساد ومحاربته، وتشجيع النزاهة، والمساءلة، والإدارة السليمة للشؤون العامة والممتلكات العامة.

٣٨ - ويقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدة تقنية بالإضافة إلى المشورة القانونية إلى الدول الأعضاء لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما تعاون المكتب مع معهد الأمم المتحدة للجريمة الأقاليمية وبحوث العدالة، وقام بوضع اللمسات الأخيرة في مجموعة من الأدلة التشريعية والتقنية للتشجيع على تنفيذ هذه الاتفاقية، ونشر هذه الأدلة.

باء - تطبيق اللامركزية والحكم المحلي في عملية إرساء الديمقراطية

٣٩ - من بين الاتجاهات الهامة التي تركز عليها الأمم المتحدة في مجال إرساء الديمقراطية ما تقدمه من دعم إلى الحكومات الجديدة في عملية إرساء الديمقراطية والحكم المحلي. ولدى معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث برنامج للتعاون بشأن اللامركزية يقوم بتدريب من يتم انتخابهم حديثا من العُمد ورؤساء المجالس القروية والموظفين التقنيين في الميادين الخاصة بمهارات الحكم المحلي والقيادة والإدارة. ويقدم المعهد أيضا التدريب لممثلي الحكم المحلي في ميادين تعزيز الحكم المحلي وتقديم الخدمات. ويساعد البنك الدولي من جانبه البلدان على تطبيق اللامركزية في المسؤوليات المالية والإدارية. واتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عددا من المبادرات المتعلقة بتعزيز الحكومات المحلية وقدرات المجتمعات المحلية.

٤٠ - ويشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مباشرة مع الأطراف المؤثرة الرئيسية من أجل تعزيز المشاركة المدنية على الصعد المحلي والإقليمي والوطني. وتتضمن الآليات والفرص المتعلقة بهذه المشاركة قوانين انتخابية ومؤسسات وعمليات وقنوات للتعبئة والاتصالات. وتستهدف مبادرات الحكم الديمقراطي التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، تقديم العون لتوفير المشاركة للجميع، مع التركيز بصفة خاصة على قطاعات المجتمع المهمشة - في عمليات الحوار العام المتعلق بالسياسات ومجال صنع القرار.

جيم - تقديم الدعم إلى وسائط الإعلام

٤١ - ما زال تشجيع وسائط الإعلام الحرة في الديمقراطيات الجديدة والمستعادة يعتبر مجالا هاما من مجالات المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة. فهي تساعد على تدريب العاملين في وسائط الإعلام، مع التأكيد على الاستقلالية والأخلاقيات ومسؤوليات وسائط الإعلام في المجتمعات الديمقراطية، بما في ذلك تقديم الدعم للمرأة.

٤٢ - وما برحت إدارة شؤون الإعلام تشارك بنشاط في النهوض بقضايا الحكم المحلي من خلال بوابة مركز أنباء الأمم المتحدة. وتوزع التقارير الإخبارية من خلال خدمات مرتبطة للأنباء على ما يزيد على ٠٠٠ ٤٨ مشترك في أنحاء العالم. وإضافة إلى هذا، تقدم حولية الأمم المتحدة تغطية منتظمة لأنشطة المنظمة ذات الصلة بالديمقراطيات الجديدة والمستعادة. وتشجيع إدارة شؤون الإعلام وسائط الإعلام الحرة من خلال برنامج زمالات رهام الفرا للصحفيين، وهو برنامج يشمل صحفيين شبابا من ديمقراطيات جديدة أو مستعادة.

٤٣ - ونظرا لأن عمليات السلام تجلب أو تدعم الممارسات الديمقراطية في البلدان في حالة ما بعد انتهاء الصراعات، تعتبر عناصر الإعلام في غاية الأهمية لإبلاغ قطاعات السكان المضيفة بمختلف عناصر عملية السلام، بما في ذلك الانتخابات وتشكيل المؤسسات الديمقراطية. وتصلح المحطات الإذاعية التابعة لبعثات إدارة شؤون الإعلام كنماذج لإذاعة التقارير المحايدة والديمقراطية. وهذه العناصر تشمل أيضا تدريب وسائط الإعلام المحلية وتوفير المساعدة التقنية لوسائط الإعلام ومكاتب الاتصالات لدى الدول حديثة العهد بالديمقراطية.

دال - الديمقراطية والإرهاب

٤٤ - ضاعفت الأمم المتحدة جهودها لتقديم المساعدات التقنية في اتقاء الإرهاب ومكافحته. وتركز جزء متزايد الأهمية من مساعدات الأمم المتحدة على تعزيز النظام القانوني في مواجهة الإرهاب، الذي يقوض التقدم في بناء مجتمع ديمقراطي في الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وقد شجّعت استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تعزيز ما يقدمه من مساعدات تقنية للدول الأعضاء من خلال زيادة التركيز على تطوير قدرات نظم العدالة الجنائية لتنفيذ أحكام الصكوك القانونية العالمية لمكافحة الإرهاب.

٤٥ - وتعزز المساعدة الإنمائية الرسمية تعميم مجموعة من الصكوك الدولية والإقليمية في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة، وكلها لها تأثير مباشر على كثير من جوانب الخطر الإرهابي. فهذه المساعدة تشجع الدول على تنفيذ التزاماتها بمقتضى هذه الصكوك وتساعدها في بناء القدرات لدى مجموعة واسعة من القضايا.

هاء - الديمقراطية والقضايا الجنسانية

٤٦ - اضطلع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بعملية برمجة مستفيضة لتشجيع النُهج التي يقودها المجتمع المحلي إزاء مشاركة المرأة في فض الصراعات وبناء السلام، وهو يرسي استراتيجيات مع الحكومات المحلية وأجهزة إنفاذ القوانين، والمجتمعات المحلية للحد من ضعف

النساء والفتيات أمام العنف الجنسي وأثناء الصراعات والأزمات وبعدها. ويسعى الصندوق إلى خلق بيئات مواتية من أجل مشاركة فعالة من جانب المرأة في بناء السلام والانتعاش بعد انتهاء الصراع وذلك بإشراك صانعي القرارات والشرطة المحلية والمؤسسات غير الرسمية على المستويات الوطني والإقليمي والمجتمعي المحلي.

٤٧ - وفي سنة ٢٠٠٦، أعد المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة التابع للأمم المتحدة دليلا عمليا متعمقا لوضع سياسات وخطط فعّالة بشأن قضايا المرأة والسلام والأمن. ويفحص الدليل بعناية ''ضمان المساواة وإشراك المرأة في عمليات السلام: دليل للسياسات والتخطيط بشأن المرأة والسلام والأمن'' الخطوة الحاسمة على الطريق نحو التنفيذ الكامل للقوانين الحالية وصياغة وتنفيذ خطط عمل ملموسة.

٤٨ - وأنشأت وحدة القضايا الجنسانية في القسم المعني بأفضل ممارسات حفظ السلام التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، مرفقا لتمويل الشؤون الجنسانية يهدف إلى زيادة قدرة الجماعات والمؤسسات النسائية العاملة في مجال حماية المرأة في البلدان المضيفة لبعثات توفدها إدارة عمليات حفظ السلام، وتهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام. وقدم مرفق التمويل، من خلال وحدات القضايا الجنسانية في البعثات، الدعم لما يزيد على ١٥ مشروعا في عشر بعثات مختلفة بالتعاون مع المنظمات الوطنية.

٤٩ - ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المتعاونين الرئيسيين في المشروع بشأن مشاركة المرأة في العملية السياسية، التي تهدف إلى إنشاء قاعدة مفيدة وحديثة للمعرفة بشأن العمليات الجارية في المسائل الجنسانية والحكم الرشيد ومشاركة المرأة من خلال تجميع الأبحاث والدراسات وتبادل الخبرات. ويشارك صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية أيضا بنشاط، فنسبة ٦٢ في المائة من المقترحات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية يوجد بها عنصر هام من عناصر القضايا الجنسانية، وتركز نسبة ٣٧ في المائة بوضوح على تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

واو - بناء مهارات القيادة الديمقراطية والإدارة

٥٠ - يتطلب ظهور ديمقراطيات جديدة ومستعادة نوعا من التعلم والاستفادة من أوجه القوة والإنجازات التي حققتها الديمقراطيات القديمة والراسخة. ويتمثل محور هام للتعلم فيما يتعلق بالديمقراطيات الجديدة والقديمة في مجالي القيادة والإدارة.

٥١ - ويقوم صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ببناء مهارات في مجال القيادة من خلال التدريب وحلقات العمل

والزمالات. ويعتبر تشجيع الشباب على المشاركة في العملية السياسية هدفا هاما لمشاريع صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. ويساعد البنك الدولي أيضا البلدان على تعزيز إدارتها المالية العامة وذلك بتعلم مهارات الإدارة.

زاي - تقديم الدعم للعمليات الديمقراطية عن طريق المساعي الحميدة

٥٢ - يعمل الأمين العام أيضا على تعزيز الديمقراطية عن طريق الدبلوماسية الهادئة، وبذل ''المساعي الحميدة'' لمحاولة نزع فتيل الصراعات المحتملة ولدعم العمليات الديمقراطية. وبذل الأمين العام مساعي حميدة في مجموعة كبيرة من الحالات، حيث يعرض مجالا لفض الحروب بين الدول وداخل الدول، ولحسم النزاعات على الحدود، والنزاعات البحرية والنزاعات الدستورية، والنزاعات الانتخابية ومسائل الحكم الذاتي والاستقلال وطائفة واسعة من الخلافات والمشاكل.

٥٣ - وفي كثير من الأحيان، يرتبط المضمون والهدف المرجو من المساعي الحميدة وجهود الوساطة بإنشاء سياسات للإدارة الرشيدة والإطار المؤسسي لإرساء الديمقراطية في البلدان التي تطلبها. وأقرّ مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ بالدور الهام الذي تؤديه مساعي الأمين العام الحميدة، بما في ذلك التوسط في تسوية المنازعات (القرار ١/٦٠، الفقرة ٧٦) وأيد الجهود التي يبذلها لتعزيز قدرة الأمم المتحدة في هذا المضمار. ووافقت الجمعية العامة لاحقا على إنشاء قدرة في إدارة الشؤون السياسية لبدء العمل فيما يتعلق بدعم أنشطة الوساطة (انظر القرار ٢٤٦/٦٠). وتحقيقا لهذه الغاية، أنشئت وحدة لدعم الوساطة لتكون بمثابة مستودع مركزي للخبرات في مجال حفظ السلام ولتكون بمثابة مركز لتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

خامسا - تحسين التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة وشركائها الدوليين في تعزيز الديمقراطية

٥٤ - طلبت الجمعية العامة فعلا إلى الأمين العام في قرارها ١٣/٥٨ أن يبحث الخيارات الرامية إلى إكساب المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ومتابعته مزيدا من الكفاءة والفعالية. وفي تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٥ المقدم إلى الجمعية العامة بشأن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (A/60/556)، أكد على ضرورة إضفاء المزيد من التماسك والتوجيه على جهود منظومة الأمم المتحدة المتزايدة لتقديم الدعم لعمليات إرساء الديمقراطية. وألمح الأمين العام إلى أنه يعتزم أن يطلب من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تدرس المزايا النسبية والتكامل، وتقسيم العمل المستصوب لمختلف الحركات والمؤسسات الديمقراطية

الحكومية الدولية، سواء عالمية أو إقليمية، وبشأن الكيفية التي ما برحت منظومة الأمم المتحدة تعمل بها، ويمكنها مواصلة عملها معها بطريقة تقوم على الدعم المتبادل.

٥٥ - واستجابة إلى هذه المطالب والالتزامات، يناقش الفرعان التاليان الأعمال التي تضطلع بها الحركات والمنظمات الحكومية الدولية الكبيرة العاملة في مجال الديمقراطية خارج الأمم المتحدة وكيف يمكن مواصلة تعزيز التعاون المشترك معها في السنوات القادمة.

الحركات والمنظمات الديمقراطية الحكومية الدولية التي لها فروع في أرجاء العالم

٥٦ - قامت الحركتان الديمقراطيتان العالميتان الرئيسيتان وهما: المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ومجتمع الديمقراطيات فعلا بتوطيد وجودهما في المجتمع الدولي. كما قدمت المنظمتان الرئيسيتان المتصلتان بالديمقراطية وتعملان على صعيد عالمي، وهما: المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية والاتحاد البرلماني الدولي مساهمات كبيرة إلى هذا الميدان ذي الأهمية المتزايدة.

المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

٥٧ - بدأ المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة كمبادرة تقدمت بها الفلبين في سنة ١٩٨٨ لدعم البلدان التي أُرسيت الديمقراطية بها حديثا من خلال التعاون الدولي. وقد عقدت مؤتمرات دولية في مانيلا سنة ١٩٨٨؛ وفي ماناغوا في سنة ١٩٩٤؛ وفي بوخارست في سنة ١٩٩٧؛ وفي كوتونو في بنن في سنة ٢٠٠٠؛ وفي أولانباتار في سنة ٢٠٠٣؛ وفي الدوحة في سنة ٢٠٠٦. وأصبحت الأمم المتحدة مشاركة في هذا الشأن عندما طلب مؤتمر ماناغوا والجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرس السبل والآليات التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم الجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، وأن يقدم تقريرا شاملا عن ذلك إلى الجمعية في دورتها الخمسين (انظر القرار ٣٠/٤٩). وابتداء من مؤتمر كوتونو، ما برحت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تُدعى إلى حضور المؤتمر.

٥٨ - وبالنسبة إلى الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة، أشرف الأمين العام آنذاك، بطرس بطرس غالي، وكبار موظفيه على إجراء أول حصر للمساعدات التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وهذا كان الأساس لوثيقته الخاصة بالسياسة خطة لإرساء الديمقراطية وقد نُشرت في سنة ١٩٩٦[(١)]. وتولت إدارة شؤون الإعلان لاحقا تنسيق إعداد عملية الحصر وتقارير السياسة العامة المقدمة إلى الجمعية العامة،

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.1.3.

وتناولت مسائل تنسيق السياسات، وإسداء المشورة إلى رؤساء المؤتمرات المعنية بالسياسات والإجراءات، والاتصال مع منظمي المنتديات البرلمانية ومنتديات المجتمع المدني.

٥٩ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى الجهات المضيفة للمؤتمرات، وذلك بتوفير الخبراء الاستشاريين أو الموظفين للمساعدة في تنظيم المؤتمرات، ومختلف الأفرقة التابعة لها والدراسات المعروضة للمناقشة. وقدمت المكاتب القطرية أو الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأموال والموظفين والخبرة الفنية إلى الجهات المضيفة، وأصدرت منشورات عن وقائع المؤتمرات وقدمت أموالا لتساعد أقل البلدان نموا على المشاركة. وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على مر الأعوام بعضا من الخدمات نفسها.

مجتمع الديمقراطيات

٦٠ - عقد مجتمع الديمقراطيات في سنة ٢٠٠٠ في بولندا اجتماعه الافتتاحي الذي نظمته سبع دول (بولندا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وشيلي، ومالي، والولايات المتحدة الأمريكية، والهند)، والتقى فيه ما يزيد على ١٠٠ بلد، ووقّع هؤلاء على إعلان وارسو. وبعد ذلك، عقد مجتمع الديمقراطيات مؤتمرا في سيول في سنة ٢٠٠٢، وفي سانتياغو في سنة ٢٠٠٥. ومن المقرر أن يُعقد المؤتمر القادم في باماكو في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وكانت الحكومات المشاركة في مجتمع الديمقراطيات قد أنشأت في سنة ٢٠٠٤ تجمع الأمم المتحدة للديمقراطيات.

٦١ - وتعمل المجموعة الداعية إلى إقامة تجمع للديمقراطيات، وهي الآن تتألف من ١٦ دولة، على أساس توافقي للتوصل إلى قرارات وقبول حكومات جديدة للانضمام إلى تجمع الديمقراطيات. ويتطلب الانضمام من الدولة التي تطلب ذلك إظهار التزام بالمبادئ والممارسات الديمقراطية المبينة في إعلان وارسو. وتُدعى البلدان التي تستوفي المتطلبات إلى حضور المؤتمر كمشاركين فيه، في حين تُدعى الحكومات التي تعتبر في مرحلة الانتقال ولا تستوفي المتطلبات كمراقبين في المؤتمرات. ويتم التناوب على رئاسة المجموعة الداعية إلى إقامة تجمع للديمقراطيات، حيث يقوم البلد الذي يرأس المجموعة باستضافة المؤتمر.

٦٢ - وفيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة لتجمع الديمقراطيات، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدات منذ مؤتمر وارسو. ويشمل الدعم صندوقا استئمانيا لدفع مصروفات السفر لممثلي أقل البلدان نموا، مع توفير مستشارين استراتيجيين للجهات المضيفة لصياغة الوثائق وخطط العمل وحضور الاجتماعات التمهيدية. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا الدعم إلى الرئيس الحالي - وهو مالي - من خلال مكتب البرنامج في باماكو، ويقدم

فريق الحكم الديمقراطي في نيويورك خدمات مستشار للرئيس الذي يعمل من مكتب واشنطن التابع للبرنامج الإنمائي.

المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية

٦٣ - المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية هو منظمة حكومية دولية تركز على إرساء الديمقراطية، وتوجد في عضوية مجلسه ٢٥ دولة تمثل جميع مناطق العالم. وتساهم تلك المنظمة في المجتمع الدولي بتوفير سبل الوصول إلى قاعدة المعرفة الزاخرة التابعة لها، والتي تضم أدوات لبناء القدرات المتخصصة وشبكات للممارسين في العمليات الانتخابية والأحزاب السياسية وإعداد الدستور والمسائل الجنسانية والديمقراطية، ومنهجية لتقييم حالة الديمقراطية استنادا إلى مبدأ استلام السلطة المحلية مقاليد الأمور وممارسة الحوار الديمقراطي.

٦٤ - وأنشأ المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، ضمن أمور أخرى، شبكة المعارف الانتخابية، بالتعاون مع المعهد الانتخابي للجنوب الأفريقي، وهيئة الانتخابات الكندية، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية والمعهد الانتخابي الاتحادي المكسيكي، وشعبته المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهو يعتبر بوابة للوصول إلى معلومات شاملة عن الانتخابات. وهو يعزز الربط الشبكي فيما بين الفنيين الذي لهم صلة بالانتخابات، ويتيح خدمات لتنمية القدرات. ووضع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية منهاجا إنمائية مهنيا ''بناء الموارد في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات'' للمسؤولين عن عملية الانتخابات، إلى جانب المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، واللجنة الانتخابية الأسترالية وإدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٥ - ويعتزم المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، عن طريق افتتاح مكتب له في الفترة الأخيرة في نيويورك كمراقب دائم للمنظمة لدى الأمم المتحدة، تعزيز نشاطه في التوعية الاستراتيجية وعلاقاته البرنامجية مع الأمم المتحدة والاتصال مع الدول الأعضاء بغية زيادة ملاءمة السياسات وأثر أعمال المعهد الدولي المذكور على إرساء الديمقراطية. ويقيم المعهد الدولي بالفعل تعاونا وثيقا مع إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإدارة عمليات حفظ السلام وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام.

٦٦ - ويشارك المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية في اجتماعات تجمع الديمقراطيات والمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وقد كان المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ذا أهمية بشكل خاص، لاختبار منهجية تقييم

حالة الديمقراطية التي ينتهجها المعهد الدولي المذكور في بلد من البلدان المضيفة، وهو منغوليا. واستنادا إلى المنهجية، قبلت حكومة منغوليا التحدي بإجراء تقييم ذاتي لنوعية الديمقراطية لديها، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات مانحة أخرى، وقدمت تقريرا إلى المؤتمر الدولي التالي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المعقود في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بشأن النتائج المحرزة، مقدمة بذلك مثالا تقتدي به دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة.

الاتحاد البرلماني الدولي

٦٧ - اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي إعلانا عالميا بشأن الديمقراطية في سنة ١٩٩٧. وتماشيا مع الإعلان، كان هناك تعاون متزايد بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في محاولة لإدخال بُعد برلماني في أعمال الأمم المتحدة ولدعم المؤسسات البرلمانية في الديمقراطيات الناشئة والبلدان ما بعد انتهاء الصراع في أربعة مجالات رئيسية: تعزيز المؤسسات التمثيلية؛ تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها؛ تعزيز الشراكة بين الرجال والنساء في الحياة السياسية؛ ووضع معايير، وكذلك تبادل المعلومات عن البرلمانات والديمقراطية.

٦٨ - وفي سنة ٢٠٠٥، عمل الاتحاد البرلماني الدولي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد مبادئ توجيهية تهدف إلى تعزيز قدرة البرلمانات في البلدان التي دمرها الصراع وقد واصل الاتحاد تقديم مساعدات تقنية واستشارية إل البرلمانات في جميع أنحاء العالم، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية الأوروبية وعدة جهات مانحة. وفي السنوات الأخيرة، أقام الاتحاد البرلماني الدولي شراكة مع لجنة بناء السلام في دعم البرلمان في كل من بوروندي وسيراليون. كما أقام تعاونا وثيقا مع إدارة الشؤون السياسية ومع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تطوير عنصر برلماني قوي في العمليات الأساسية التي تضطلع بها في مجال الحوكمة العالمية، بما في ذلك المنتدى العالمي السابع الذي عُقد مؤخرا والمعني بإعادة تحديد دور الحكومة. وتتمثل مبادرة مشتركة هامة أخرى في المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان، أطلقها الاتحاد البرلماني الدولي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٦٩ - وقد اتبع المؤتمران الدوليان الخامس والسادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة نسقا ثلاثي الشكل، ونظم الاتحاد البرلماني الدولي منتدى برلمانيا في المناسبتين كلتيهما. واستجابة لخطة العمل التي اعتمدها المنتدى البرلماني للمؤتمر الخامس، أعد دليلا للبرلمانات الديمقراطية تحت عنوان: ”البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين“. ويتولى الاتحاد البرلماني الدولي المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الخطة بالتعاون مع قطر، البلد المضيف. وفي

آذار/مارس ٢٠٠٧، نظم الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعا للخبراء، بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية والبلد المضيف للمؤتمر السادس، في البرلمان السويدي في ستوكهولم بشأن الماضي والحاضر والمستقبل للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى

٧٠ - أرسلت إدارة الشؤون السياسية في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ رسالة إلى تلك المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية التي شاركت في الاجتماعات الدورية الرفيعة المستوى، ملتمسة مساهمتها في هذا التقرير. ونظرا لأن الردود الواردة تتضمن معلومات قيّمة تتعلق بالمجتمع الدولي بأسره، يقترح الأمين العام أن يتم تخزين جميع الردود الواردة في مصرف للبيانات تقوم بإنشائه الدولة رئيسة المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وهي حكومة قطر. وتظهر هذه الردود وغيرها من المشاورات التي جرت فعلا عددا من الاتجاهات الهامة عن الكيفية التي تركز بها المنظمات الإقليمية والحكومة الدولية في أعمالها على تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد.

٧١ - يرد ذكر تعزيز الديمقراطية أو مبادئ الديمقراطية فعلاً بشكل صريح في الوثائق التأسيسية لبعض المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى. وفيما يلي بعض الأمثلة:

(أ) ميثاق منظمة الدول الأمريكية، ١٩٤٨؛

(ب) منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ١٩٤٩؛

(ج) النظام الأساسي لمجلس أوروبا، ١٩٥١؛

(د) معاهدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ١٩٧٦؛

(هـ) معاهدة الاتحاد الأوروبي، ١٩٩٣؛

(و) الإعلان التأسيسي لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، ١٩٩٦؛

(ز) القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، ٢٠٠٠؛

(ح) معاهدة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ٢٠٠٢؛

(ط) ميثاق المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، ٢٠٠٥.

٧٢ - وقد ورد ذكر تعزيز الديمقراطية ومبادئها أيضاً بشكل صريح في إعلانات منشئة لمنظمات أو لمواثيقها من قبيل ما يلي:

(أ) إعلان إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون، ٢٠٠١؛

(ب) إعلان كوالا لامبور لإنشاء ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ٢٠٠٥؛

٧٣ - وعلاوة على ذلك، اعتمد عدد من المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى مؤخراً مواثيق أو إعلانات ذات صلة بتعزيز الديمقراطية أو الحكم على وجه التحديد. وفيما يلي بعض الأمثلة:

(أ) إعلان المبادئ السياسية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ١٩٩١؛

(ب) الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إعلان باتا بشأن تعزيز استدامة الديمقراطية والسلام والتنمية في وسط أفريقيا، ١٩٩٨؛

(ج) المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، إعلان باماكو وخطة عمل باماكو بشأن تقييم ممارسات الديمقراطية والحقوق والحريات، ٢٠٠٠؛

(د) بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد؛ ٢٠٠١؛

(هـ) الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، منظمة الدول الأمريكية، ٢٠٠١؛

(و) ميثاق الاتحاد الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، ٢٠٠٧.

٧٤ - وقد أنشأت بعض المنظمات أيضاً هياكل أو آليات تنظيمية خاصة لتعزيز الديمقراطية، وذلك من قبيل ما يلي:

(أ) مكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، أُنشئ في عام ١٩٩٢؛

(ب) إدارة منظمة البلدان الأمريكية لتعزيز الديمقراطية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، التي أُعيد تنظيمها في عام ٢٠٠١؛

(ج) مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية التابع لمجلس أوروبا؛

(د) العمل الوزاري التابع للكومنولث الذي أُنشئ في عام ١٩٩٥ للتوصية باتخاذ تدابير من أجل قيام الكومنولث بعمل جماعي يهدف إلى التعجيل باسترجاع الديمقراطية والنظام الدستوري.

٧٥ - للبعض الآخر برامج خاصة للديمقراطية أو الحكم، من قبيل مبادرة الحكم في جزر المحيط الهادئ (٢٠٠٢-٢٠٠٨) الصادرة عن منتدى جزر المحيط الهادئ.

٧٦ - ولبعض الجهات الأخرى مواثيق خاصة بشأن حقوق الإنسان والمجتمع المدني ذات صلات وثيقة بتعزيز الديمقراطية، من قبيل ما يلي:

(أ) مجلس أوروبا، البروتوكول رقم ٤ المرفق بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ١٩٦٣؛

(ب) ميثاق الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، الاتحاد الأفريقي، ١٩٨١؛

(ج) إعلان القاهرة المتعلق بحقوق الإنسان في الإسلام الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي، ١٩٩٠؛

(د) ميثاق المجتمع المدني للجماعة الكاريبية، الجماعة الكاريبية، ١٩٩٦؛

(هـ) ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، ٢٠٠٠؛

(و) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إعلان الخرطوم، ٢٠٠٠؛

(ز) الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر عن جامعة الدول العربية، ٢٠٠٤.

٧٧ - وجرى أيضاً مؤخراً تنظيم عدد من الاجتماعات والمؤتمرات المشتركة بين المنظمات بشأن تعزيز الديمقراطية. وفي الاجتماعات الرفيعة المستوى التي يعقدها الأمين العام مع رؤساء المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، أُدرج تعزيز الديمقراطية في برنامج العمل رغم أنه لم يناقش بعد بشكل مستفيض. وعلاوة على ذلك، عقد الاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية، بمبادرة من مجتمع الديمقراطيات، مؤتمراً بعنوان ''جسر الديمقراطية: الجهود الإقليمية المتعددة الأطراف المبذولة لتعزيز الديمقراطية والدفاع عنها في أفريقيا وأمريكا''، وذلك في واشنطن العاصمة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧. كما أنشأ مجلس أوروبا ''منتدى مستقبل الديمقراطية''، الذي عقد آخر اجتماع له في سيغتونا، السويد، من ١٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

٧٨ - وتبين كل التطورات والأمثلة السابقة أن تعزيز الديمقراطية والحكم أصبح مجال اهتمام رئيسي للمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى وكذلك لمنظومة الأمم المتحدة.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

٧٩ - لاحظ الأمين العام في تقريره لعام ٢٠٠٥ بشأن الديمقراطيات الجديدة والمستعادة (A/60/556) أن مناقشة الجمعية العامة المقبلة في دورتها الثانية والستين بشأن هذا البند ستكون

فرصة جيدة لتبادل الآراء بشكل كامل بغية اتخاذ قرار بشان التدابير الموضوعية والمؤسسية اللازمة لتوسيع برامج المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال. وأهاب الأمين العام بالجمعية العامة أن تتخذ قرارا يأخذ في الحسبان جميع التبعات المالية بشأن كيفية تعزيز دعم الأمم المتحدة لرئيس المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وتعاون الأمم المتحدة مع الحركات والمنظمات ذات الصلة لجعل عملها المتزايد الأهمية في هذا المجال أكثر فعالية ومتكاملاً تماماً في طبيعته.

٨٠ - إني أؤيد مناقشة الجمعية العامة الكاملة لدور الأمم المتحدة في تقديم المساعدة للديمقراطية وكيف يمكن زيادة تعزيز تعاوننا مع الحركات والمنظمات الوارد وصفها في هذا التقرير. وفي ضوء ما سبق، تُقدَّم الملاحظات والتوصيات التالية:

دعم الأمم المتحدة للحركات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بالديمقراطية على نطاق عالمي

٨١ - يتمثل أحد المواضيع ذات الأهمية الخاصة للمجتمع الدولي في التكامل وتوزيع العمل والتنسيق بين المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ومجتمع الديمقراطيات لأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحضر كلا المؤتمرين واجتماعاتهما الخاصة واجتماعات أفرقتها وتساهم مالياً في أنشطتهما.

٨٢ - وسبق أن حث مؤتمر أولانباتار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ رئيس المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة على بدء مناقشات مع رئيس مجتمع الديموقراطيات بشأن سبل التقريب بين الحركتين بطريقة متكاملة. وشجع إعلان الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ على المشاورة وزيادة التعاون لتيسير التعاون التقني، بما في ذلك تبادل الخبرات بشأن مسائل محددة ذات مصلحة مشتركة. ومن جهتها، أيد مجتمع الديموقراطيات أيضاً التعاون في التزام سانتياغو الوزاري لعام ٢٠٠٥ المعنون ''التعاون من أجل الديمقراطية''. واستجابة لذلك، تعتزم حكومة قطر رئيسة المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بدء اجتماع استشاري مع مجتمع الديمقراطيات في عام ٢٠٠٩.

التوصية رقم ١

تجنب الازدواجية

٨٣ - ينبغي للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ومجتمع الديمقراطيات أن يتجنبا الازدواجية في تخطيط أنشطتهما المستقبلية وتنفيذها. ويمكن لكلا الحركتين النظر

في إنشاء آليات للتنسيق والتعاون. وستكون الأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة في هذا الصدد إن طلبت كلا الحركتين إليها ذلك.

التوصية ٢

التعاون مع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية

٨٤ - نظرا لأن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية والمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة له تاريخ طويل من العمل المشترك وتعزيز نفس الأهداف والقيم، فقد تنظر المؤتمرات القادمة في إمكانية الاستفادة منه كمورد خبرة مستمر قد يتاح للحركة على المدى الطويل، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة. ويشكل دور الاتحاد البرلماني الدولي الداعم لتنظيم المنتديات البرلمانية لمؤتمري أولانباتار والدوحة مثالا على قدرة منظمات وحركات عالمية والأمم المتحدة على العمل معا. ويمكن للمعهد الدولي أيضا أن يساعد مجتمع الديمقراطيات في مجالات الاهتمام المشترك. وسوف ترحب الجمعية العامة باعتزام المعهد الدولي تعزيز تعاونه مع الأمم المتحدة.

التوصية ٣

قاعدة بيانات وموقع شبكي للديمقراطية

٨٥ - وفيما يتعلق بقاعدة البيانات والموقع الشبكي للديمقراطية :

(أ) فإنه نظرا لأن حكومة قطر، رئيسة المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، التزمت بدعم صيانة قاعدة بيانات جديدة للديمقراطية، ونشرة إخبارية وموقع شبكي للمؤتمر، ولكنها قصرت دعمها ذلك على فترة رئاستها، فإنه ينبغي لإدارات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، فضلا عن الجمعية العامة أن تنظر في سبل إتاحة أموال للمضيفين المقبلين لصيانة تلك القاعدة وذلك الموقع بصورة مستمرة؛

(ب) يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أيضا أن تقدم مساعدة تقنية في إنشاء قاعدة البيانات والموقع المذكورين آنفا وأن تقدم البيانات اللازمة، بما في ذلك نقل المساهمات الأصلية في هذا التقرير الواردة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية وسائر الشركاء؛

(ج) ولدعم ما تقوم به إدارة الشؤون السياسية من دور تنسيقي في تقديم المساعدة لمضيفي المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، سيطلب الأمين العام أن تقوم الإدارة المذكورة رهنا بتوافر التمويل اللازم، باستحداث وصيانة موقع لتعزيز

الديمقراطية بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وسائر الشركاء الدوليين المذكورين في هذا التقرير.

تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية وسائر المنظمات غير الحكومية في تعزيز الديمقراطية

٨٦ - يشير الفرع الخامس من هذا التقرير إلى أن الكثير من المنظمات الإقليمية وسائر المنظمات الحكومية الدولية اعتمدت في الآونة الأخيرة مواثيق أو إعلانات تتصل بتعزيز الديمقراطية أو إنشاء هياكل وبرامج بشأن الحكم الديمقراطي. ويتمثل أحد الاتجاهات الهامة الأخرى في التعاون القائم بين المنظمات في مجال الديمقراطية.

التوصية ٤

تقاسم الخبرات الإقليمية المكتسبة في مجال تعزيز الديمقراطية

٨٧ - نظرا لأن هناك عدد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية التي اعتمدت في الآونة الأخيرة مواثيق أو إعلانات تتصل بالديمقراطية، فإن ما اكتسبته من خبرات في استحداث واعتماد وتنفيذ عدة صكوك قانونية دولية تتصل بتعزيز الديمقراطية، ربما يمكن تقاسمه مع منظمات أخرى مثلها ومع الأمم المتحدة. ويمكن للاجتماع المشترك بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية أن يكون مثالا قد تنسج على منواله سائر المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية أو المنظمات الحكومية الدولية. وثمة استعداد لدى الأمم المتحدة لتسهيل هذا التعاون ويمكن إطلاع الجمعية العامة على النتائج المحققة.

التوصية ٥

التعاون بين المنظمات الإقليمية والحركات العالمية من أجل الديمقراطية

٨٨ - نظرا لأن كثيرا من المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية لديها برامج مكثفة لتعزيز الديمقراطية والحوكمة دون أي مشاركة حتى الآن أو بمشاركة هامشية في اجتماع المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وفي مجتمع الديمقراطيات، فينبغي لها أن تنظر مستقبلا في إمكانية زيادة مشاركتها ومساهمتها في هاتين الحركتين. ويمكن للأمم المتحدة أن تعمل على إتاحة المعلومات المتعلقة بالأنشطة المقبلة لهاتين الحركتين لتطّلع عليها المنظمات الإقليمية وسائر المنظمات الحكومية الدولية. وستكون المواقع وقواعد البيانات والنشرات الإخبارية المتعلقة بالديمقراطية المشار إليها في التوصية ٣ قنوات مفيدة لتوزيع هذه المعلومات عبر شبكة الإنترنت.

تأمين الموارد

٨٩ - بينت المناقشة في الفروع الرابع والخامس والسادس بوضوح أن عمل منظومة الأمم المتحدة وشركائها في ميدان الديمقراطية قد اتسع كثيرا في السنوات الأخيرة. وكانت الموارد تعتمد أساسا على التبرعات. ولما كان تعزيز الديمقراطية ليس بالنشاط الذي ينبغي أن يخضع لسيطرة أي مانح - عادة ما يأتي من الشمال والبلدان المتقدمة النمو - فينبغي لهذا التمويل أن يستند إلى قاعدة أوسع نطاقا ويكون مدعوما من الجمعية العامة.

التوصية ٦

تعزيز المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لأغراض الديمقراطية

٩٠ - ينبغي للجمعية العامة أن تخصص أموالا كافية في الميزانية العادية للأمم المتحدة لتسهيل تنفيذ التوصيات الواردة أعلاه.

٩١ - ويحدوني الأمل في أن تتمكن الجمعية العامة أثناء دورتها الثانية والستين من أن تناقش على نحو كامل التوصيات الواردة أعلاه. وسأعرض أيضا هذه التوصيات على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية وسائر الشركاء المذكورين في هذا التقرير. وأؤكد من جانبي للمجتمع الدولي أن تعزيز الديمقراطية سيكون أحد الأولويات خلال فترة ولايتي كأمين عام. وسأكثف المناقشة الداخلية في الأمم المتحدة بشأن سبل زيادة الوضوح والاتساق في المساعدة التي نقدمها في هذا الصدد بحيث نحقق أقصى قدر من الفعالية، وسأقدم إلى الجمعية تقارير دورية عن القرارات التي سأتخذها.

المرفق

أمثلة مختارة من المساعدة القطرية والإقليمية المقدمة من منظومة الأمم المتحدة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

المساعدة الانتخابية

- شعبة الشؤون الانتخابية/ إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام:.في حالات الصراعات، تشترك شعبة الشؤون الانتخابية في وضع تصورات للعناصر الانتخابية من بعثات حفظ السلام أو المهام السياسية الخاصة وتوفير الموظفين والدعم لتلك العناصر. وهناك عمل من هذا القبيل يجري حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق ونيبال.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية: تدعم هذه المؤسسات في أفغانستان المشروع التجريبي للتسجيل المشترك للمدنيين والناخبين، وسيرسي هذا المشروع الأسس لبرنامج وطني في ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: ساعدت مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تسجيل الناخبين في ليبريا في تأمين المستويات العالية لمشاركة المرأة في الانتخابات الوطنية التي أتت بإلين جونسون إلى الحكم. وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، ضم البرنامج جهوده إلى جهود مركز شؤون المرأة في قطاع غزة للدفاع عن حقوق النساء من أعضاء المجلس وبناء قدراتهن.

تعزيز الإدارة العامة المتسمة بالكفاءة وسيادة القانون

- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: تنفذ الإدارة بتعاون مع برلمان البلدان الأفريقية، مشروع تعزيز نظم المعلومات البرلمانية في أفريقيا وتدعم الإصلاحات القضائية في توغو بشأن تعزيز القدرات وتحديث الجهاز القضائي من أجل حوكمة أفضل.

- البنك الدولي: اضطلع البنك في ألبانيا بإصلاحات إدارية واسعة النطاق ركزت في البداية على استحداث نظام لدفع أجور موظفي الخدمة العامة البالغ عددهم ١ ٣٠٠ موظفا يعتمد على الجدارة والمنافسة في السوق. ومول مشروع في سلوفاكيا لإعادة

تصميم ''الخارطة القضائية'' مما أسفر عن إعادة توزيع اختصاصات المحاكم وإلغاء عشر محاكم.

- اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية: تم استحداث وتنظيم وتنفيذ حلقات تدريبية في العراق، بغية بناء قدرات الوزارات العراقية من أجل حوكمة أفضل.

- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان برنامج لدعم الدستور في العراق يمتد على ثلاث مراحل ويجري تنفيذه لصالح لجنة استعراض الدستور التابعة لمجلس النواب العراقي.

- في تيمور – ليشتي وكوسوفو، قدمت المفوضية فتاوى خبراء بشأن عدد من مشاريع القوانين، والإجراءات.

- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: وفرت المفوضية التشجيع والمساعدة لبرامج الإعادة والعودة الطوعيتين إلى كرواتيا وإلى البوسنة والهرسك وداخلها والإدماج المحلي للاجئين في صربيا في بلدان غرب البلقان. وشاركت أيضا في أنشطة التدريب المنهجي المتعلق باللجوء.

- إدارة عمليات حفظ السلام: تقدم الإدارة المشورة والمساعدة في وضع استراتيجية للإصلاحات القضائية في أفغانستان والعراق. وكان طلب إليها بهذه المناسبة أن تساعد السلطات الوطنية في اختيار القضاة والمدعين العامين. وأنشأت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مجلس كوسوفو للقضاة والمدعين العامين ليشارك في عملية فرز واختيار القضاة والمدعين العامين وإنشاء وحدة للتفتيش القضائي.

حماية حقوق الإنسان وتعزيزها

- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أجرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عدة أنشطة لمساعدة البرلمانات في بوروندي وسيراليون. فقد شرع مكتب المفوضية الإقليمي للشرق الأوسط في عملية أدت إلى وضع خطة عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان في لبنان بدعم من مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز قدرة البرلمان اللبناني.

- وفي طاجيكستان،حُقق إنجاز هام لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تمثل في إدراج حقوق الإنسان في مقررات التعليم الثانوي ووضع أدلة تعليمية. ومن ضمن

الأماكن العديدة التي يوجد فيها حضور ميداني للمفوضية، يضطلع مركز ياوندي دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا بدور نشط للغاية في دعم عمليات إحلال الديمقراطية في بلدان المنطقة البالغ عددها ١١ بلدا.

- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة: قدم الصندوقان الدعم لإدراج أحكام المساواة بين الجنسين في بلورة دساتير جديدة في بوليفيا، وتايلند، والجبل الأسود والعراق وفي الدستورين المؤقتين لنيبال والسودان. وقدما أيضا الدعم لحذف الأحكام التمييزية من التشريعات والسياسات القائمة في إكوادور، وبوروندي، وليبريا، ونيبال وقدما الدعم التقني والمالي للعديد من الديمقراطيات الجديدة أو المستجدة لصياغة أو تنفيذ قوانين وسياسات تعزز حقوق المرأة والمساواة الجنسانية. وعلاوة على ذلك، وفرا الدعم التقني و/أو الدعوة للقوانين والسياسات المتعلقة بالاغتصاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزمبابوي، وكينيا، وليبريا، والسياسات المتعلقة بالعنف المترلي في بوليفيا، والبرازيل، وجمهورية فترويلا البوليفارية، وشيلي، وزمبابوي، وسيراليون.

- وفي المغرب، يقيم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة شراكة مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لتعزيز التحول الديمقراطي الجاري حاليا.

- صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية: في شراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي، يمول الصندوق مشروعا إقليميا في أفريقيا يركز على تحسين الامتثال لمنظومة الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

- إدارة الشؤون السياسية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق: في شراكة مع الوزارات العراقية، وكيانات حقوق الإنسان ووكالة الأمم المتحدة المعنية، عقدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق عدة حلقات عمل ومشاريع بشأن حقوق الإنسان، وكذلك بشأن إصلاح الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون في العراق.

حفظ السلام، وبناء السلام وشفافية القوات المسلحة

- إدارة عمليات حفظ السلام: يدعم عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بناء قدرة ونزاهة جهاز شرطة كوسوفو.

حفظ السلام وبناء السلام وشفافية القوات المسلحة

- إدارة عمليات حفظ السلام – عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يقدم الدعم **لبناء قدرات ونزاهة دائرة الشرطة** في كوسوفو.

- عنصر الشرطة في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يقدم الدعم لبناء قدرات ونزاهة الشرطة الوطنية الكونغولية وما يتصل بها من أجهزة إنفاذ القوانين.

- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة – تشمل برامجه إشراك **المرأة في بناء السلام** والإصلاح المؤسسي وأنشطة الأمن في أفغانستان وبوروندي وتيمور – ليشتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وكوسوفو وكولومبيا وليبريا. وقيد التنفيذ حاليا أيضا **البرمجة التي يقودها المجتمع المحلي** في مجال السلام والأمن في أوغندا ورواندا وهايتي.

- إدارة شؤون نزع السلاح/المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا – أطلق المركز الإقليمي في شباط/فبراير ٢٠٠٧ أول مشروع تجريبي تابع للبرنامج الأفريقي لإصلاح قطاع الأمن، بعنوان ''تعزيز العلاقات المدنية – العسكرية في توغو''.

- مكتب الأمم المتحدة في جنيف – ينظم المكتب، بالتعاون مع مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، حلقات دراسية بشأن مختلف جوانب **بناء السلام بعد انتهاء الصراع وإصلاح قطاع الأمن**.

- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية – واصلت الإدارة، مع جامعة غانا، التعاون بشأن برامج التدريب في نطاق مجال اتقاء الصراعات وبناء السلام.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – شاركت اللجنة في برنامج ''**المصالحة الوطنية وتخفيف التوترات العرقية الطائفية في العراق عن طريق التعليم**''. ويهدف هذا المشروع إلى تخفيف حدة التوترات باستهداف الشباب.

تحسين المساءلة والشفافية وجودة الإدارة

- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – تشارك الإدارة والمكتب سويا مع المراقب المالي العام في البرازيل في **برامج تقنيات مكافحة الفساد** لمنع الفساد والقضاء عليه في حكومة البرازيل الاتحادية.

- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية – استضافت الإدارة في سنة ٢٠٠٧ المنتدى العالمي السابع المعني بإعادة تحديد دور الحكومة بشأن موضوع ''بناء الثقة في الحكومة'' في مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

- إدارة عمليات حفظ السلام وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي – قدمت الإدارة والبعثة المساعدات القنتية والدعم إلى **وزارة العدل** في هايتي في مجال **الصياغة التشريعية والتنمية**. وعملت هذه المساعدة على تيسير إنشاء **مجلس عال للسلطة القضائية**، وإعادة إنشاء كلية إعداد القضاة والتشريعات التي تنظم السلطة القضائية.

- بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو – قامت بأعمال الصياغة ومساعدة النظراء الوطنيين لوضع مجموعة كاملة من التشريعات في جميع المجالات تقريبا.

- صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية – يقدم الدعم لمشروع ''**الشفافية في البرازيل**''، وهو يرصد أنشطة المجلس التشريعي ومجلس النواب في البرازيل. وكان المشروع هو الظاهرة الانتخابية باستخدام الإنترنت للانتخابات العامة في عام ٢٠٠٦ في البرازيل. وخلال شهرين من وجود المشروع، سجلت أكثر من ٧,٥ مليون زيارة لمواقع المرشحين على الشبكة.

- صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية – يدعم الصندوق بالشراكة مع **مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة**، مشروعا لتعزيز تنفيذ **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد** في توغو وليبريا وموريتانيا.

- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة – في الأرجنتين، يشارك الصندوق كطرف مع مؤسسة تحقيق المساواة للمرأة من أجل مشروع يسعى إلى تنظيم وحشد النساء بغية تعزيز **الشفافية** والجهود من أجل كفالة **حق الوصول إلى المعلومات**. وسوف يستخدم البرنامج استراتيجيات تجمع بين النهج السياسي التقليدي والاهتمام بتسخير إمكانيات المجتمع المدني التنظيمية وإمكانياته في مجال الدعوة والتوعية.

- البنك الدولي – قدم البنك الدعم في وضع الترتيبات المؤسسية في السودان لكفالة معالجة **الشواغل الاستئمانية** بشكل كاف فيما يجري بناء قدرات طويلة الأجل.

تطبيق اللامركزية والحكم المحلي

- البنك الدولي – أنشأ البنك الدولي في سيراليون **نظاما حكوميا دوليا للتمويلات**، بما في ذلك المنح الإجمالية لتمويل المشاريع الإنمائية الحكومية المحلية المضطلع بها في إطار مشروع سيراليون للإصلاح المؤسسي وبناء القدرات.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – يسعى مشروع اللجنة المعنية بتهيئة فرص العمل وإدرار الدخل، الذي يدار عن طريق إدارة الصناعات الزراعية الصغرى والصغيرة في جنوب لبنان إلى **بناء قدرات المجتمعات المحلية** بتعزيز مهارات الرجال والنساء في جنوب لبنان في القطاعين الزراعي والصناعي – الزراعي. وثمة مبادرة أخرى وهي المراكز المحلية للتكنولوجيا المتعددة الأغراض **دعما لتهيئة فرص العمل**، التي سوف تنشأ في ثلاثة أماكن فقيرة مختارة في منطقة البصرة بالعراق.

- معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث – في فلسطين، يقوم المعهد، من خلال مشروع مشترك مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، **بتدريب العُمَد المنتخبين حديثا ورؤساء المجالس القروية**، والموظفين التقنيين ووزارة الحكم المحلي في ميادين مهارات الحكم المحلي والقيادة والإدارة. وفي العراق، يقدم المعهد، من خلال مشروع مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **التدريب** إلى ممثلي وزارة الحكم المحلي والمقاطعات والبلديات في ميادين تعزيز الحكم المحلي وتقديم الخدمات.

- صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية – يهدف مشروع الصندوق في بلغاريا إلى تحسين **المساءلة والشفافية في الإدارة المحلية**، وذلك بإرساء الطابع المؤسسي وبناء القدرات لأمناء المظالم على مستوى البلديات، وكذلك بتدعيم سبل وصول مواطني المجتمعات المحلية.

تقديم الدعم إلى وسائط الإعلام

- مفوضية حقوق الإنسان – نظمت المفوضية **إحاطات إعلامية منتظمة وحلقات تدريبية** في العديد من البلدان، ومن بينها كولومبيا وغواتيمالا، **للموظفين الفنيين في وسائط الإعلام** بشأن مسائل حقوق الإنسان. وفي بوروندي، أقامت المفوضية تعاونا وثيقا مع وسائط الإعلام الوطنية وقدمت دعما مستمرا إلى الشبكات الوطنية لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك القيادات النسائية في المجتمعات المحلية على مستوى القاعدة الشعبية. وفي أنغولا، قدمت المفوضية الدعم **لبرنامجين إذاعيين** أسبوعيا مع تغطية كاملة على المستوى الوطني، **وتناولت حقوق الإنسان**،

وشاركت في تمويل مجلة خاصة عن حقوق الإنسان موجهة إلى قادة الرأي في جميع أنحاء البلد.

- إدارة شؤون الإعلام – قامت إذاعة الأمم المتحدة بإذاعة **تقارير** عديدة عن الانتخابات في بلدان مثل تيمور – ليشتي والعراق وهايتي وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيبال وليبريا. ونشرت مجلة **وقائع الأمم المتحدة** ومجلة **أفريقيا الجديدة** عددا من المقالات بشأن الحكم الرشيد بهدف زيادة الفهم العام والدعم لجهود الحكومة الرامية إلى بناء أو استعادة الحكم الديمقراطي في أفريقيا.

- صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية – في طاجيكستان، يؤيد الصندوق المبادرة التي تنفذها شركة خوما، وهي رابطة محلية، تهدف إلى خلق شبكة من المحامين وخبراء القانون في الوسائط الإعلامية لحماية مصالح التليفزيون المستقل والصحافة ومحطات الإذاعة المستقلة، ولتحليل القوانين التي تنظم أنشطة وسائط الإعلام. ويقوم الصندوق، بالاشتراك مع رابطة الصحفيين في تيمور – ليشتي، بتدريب وإعداد الصحفيين من تيمور – ليشتي وتجهيزهم بالمعدات لاكتساب الخبرات والاحتراف المهني. وفي الفلبين، يعزز الصندوق الدور الحاسم **للصحافة كهيئة مراقبة ويؤكد على الأخلاقيات في وسائط الإعلام ومسؤولياتها** بالمشاركة مع المركز المحلي للصحافة المحلية والتنمية.

الديمقراطية والإرهاب

- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – في إطار المشروع العالمي بشأن ”تعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب“ الذي أُطلق في عام ٢٠٠٣، يقدم المكتب المساعدة إلى الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في التصديق على **الصكوك القانونية العالمية لمكافحة الإرهاب** وتنفيذها. وقدمت إحاطات موضوعية متخصصة لحوالي ٠٠٠ ٥ موظف وطني في مجال العدالة الجنائية بشأن النظام الدولي القانوني ضد الإرهاب؛ وعقدت ٣٥ حلقة عمل إقليمية ودون إقليمية حول مكافحة الإرهاب، وأُعدت ٧ أدوات للمساعدة التقنية.

الديمقراطية والقضايا الجنسانية

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – اضطلع المركز المعني بالمرأة التابع للجنة **بحلقة عمل للبرلمانيين ونشطاء المجتمع المدني** في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، شارك في رعايتها مركز ودرو ويلسون الدولي للباحثين الدارسين.

- صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة – يدعم الصندوقان برنامجا لزيادة التمكين السياسي للمرأة ولتعزيز التشريعات التي تحمي المرأة من الضعف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس في رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

- المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة – بتمويل من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والمعهد الوطني المعني بالمرأة في المكسيك، أطلق المعهد مشروعا مدته ثلاث سنوات بشأن "**تعزيز الحكومة ذات المنظور الجنساني والمشاركة السياسية للمرأة على المستوى المحلي**" للمساهمة في تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والمشاركة السياسية للمرأة والقيادة في تخطيط وإدارة الحكم المحلي.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة – تعاونت المنظمتان بشأن مبادرة شبكة المعرفة السياسية "**iKNOW**" للشؤون السياسية، وهي **شبكة معارف جديدة تربط المرأة بالشؤون السياسية**.

بناء مهارات القيادة الديمقراطية والإدارة

- معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث – يهدف برنامج هيروشيما لتقديم الزمالات إلى أفغانستان الذي أطلق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، إلى بناء مهارات القيادة والإدارة وتقديم **الدعم** التقني **والمؤسسي** إلى مجموعة أساسية من كبار **الموظفين الحكوميين الأفغان والهيئات الأكاديمية والممارسين**.

- صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – يدعم المركز الإقليمي في بانكوك التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة **لإعداد قيادات شابّة في مجال شؤون الإدارة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ**. ويهدف المشروع إلى توفير فرصة أمام قيادات شابّة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتعزيز وتطوير قدراتهم على القيادة والتأثير في عمليات الحكم الديمقراطي.

- البنك الدولي – في ليبريا، ساعد البنك على إعداد خطة عمل بشأن الحوكمة والإدارة الاقتصادية والتفاوض في هذا الشأن في آب/أغسطس ٢٠٠٥.

- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – اضطلعت الإدارة والبرنامج بمشاورة إقليمية بشأن "**بناء القدرات من أجل الإدارة السلمية**

للصراع في دول أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي" في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في الجمهورية الدومينيكية.

الدعم المقدم لعملية الديمقراطية من خلال المساعي الحميدة

- إدارة شؤون الإعلام/مكتب منطقة البحيرات الكبرى - في إطار القيادة الشاملة للممثل الخاص للأمين العام المعني بمكتب منطقة البحيرات الكبرى، سعت إدارة شؤون الإعلام، بالتشاور الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة، نحو تحقيق ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي يشمل البروتوكولات وبرامج العمل والمشاريع في ميادين السلام والأمن **والديمقراطية والحكم الرشيد**.

- إدارة شؤون الإعلام/مكتب الأمم المتحدة في طاجيكستان - أُسندت إلى المكتب مهمة المعاونة على بيئة مواتية **لتوطيد السلام والديمقراطية وسيادة القانون**، وللاتصال مع الحكومة والأحزاب السياسية وممثلين آخرين من المجتمع المدني في توسيع نطاق توافق الآراء والمصالحة على المستوى الوطني.

- إدارة شؤون الإعلام/مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى - بالعمل مع الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، أُسندت إلى المكتب مهمة العمل في سبيل **تعزيز المؤسسات الديمقراطية**، ولبلوغ هذه الغاية، يتخذ المكتب الخطوات اللازمة **للمضي قدما بالعملية الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى**.